الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحليّة والبيئة
ولاية نابل
بلدية قليبية
خلية النفاذ إلى الوثائق الإدارية

تقرير حول نشاط خلية النفاذ إلى الوثائق الإدارية ببلدية قليبية

(أكتوبر ، ديسمبر 2016)

I- مطالب النفاذ:

وردت على خليّة النفاذ إلى الوثائق الادارية من غرة أكتوبر إلى 30 ديسمبر2016: 41 مطلب نفاذ إلى وثائق ادارية

وأغلب المطالب هي كالآتي:

- نفاذ إلى معطيات حول بلدية قليبية :1 مطلب
- نفاذ إلى محاضر جلسات: 1 مطلب
- نفاذ لشهائد في مسكن رئيسي :1 مطلب
- نفاذ إلى شهائد في صبغة عقار:14 مطلب
- نفاذ إلى شهادة في التعريف بالإمضاء :7 مطالب
- نفاذ إلى وثائق وملفات مالية: 1 مطلب
- نسخ من رسوم ولادة :7 مطالب
- نفاذ إلى وثائق إدارية :1 مطلب نسخة من عقد انتداب لسباح منقذ
- نفاذ الى قرارات هدم: 1 مطلب
- نفاذ إلى ممتلكات أشخاص: 2 مطالب

*طالب الوثيقة الادارية:

هناك 34 مطلب لأشخاص طبيعيين و7 مطالب لأشخاص معنويين (جمعية، محامي، وإدارات عمومية).

هناك 40 مطلب نفاذ لجنسيات تونسية ومطلب نفاذ لجنسية أجنبية

*طرق التواصل:

ترد مطالب النفاذ الواردة:40 مباشرة بمكتب الضبط و1 عن طريق البريد

وتم الرد على هاته المطالب عن طريق :35 كتابيا و1 بالبريد الالكتروني

*إتاحة الوثائق:

ورد على خلية النفاذ إلى الوثائق الإدارية 40 مطلب نفاذ في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر إلى غاية شهر ديسمبر 2016 تم اتاحة 37 وثيقة إدارية بالصورة المطلوبة

ولم يتم النفاذ إلى 3 مطالب لعدم إيجاد الوثيقة موضوع مطلب النفاذ

II- الصورة التي تم بها النفاذ:

-بالنسبة لمطالب النفاذ التي ترد علينا عبر البريد يتم الرد عليها عن طريق البريد

-بالنسبة للمطالب التي ترد علينا مباشرة على مكتب الضبط يتم الرد عليها كتابيا

- ومن خلال صفحة التواصل الاجتماعي فايسبوك لبلدية قليبية

III- النشر الإستباقي عبر بوابة مدينة قليبية:

لقد تم نشر:

- الجلسات الإعلامية الخاصة بإعداد المخطط السنوي للاستثمار البلدي التشاركي 2017 ومراحل إنجازها
- نشر وثائق إدارية منها:1- مطلب نفاذ إلى وثيقة إدارية

  2- مطلب تظلم لدى رئيس البلدية

- المراجع القانونية الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة:

*المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالمرسوم عدد 54 لسنة 2011 المؤرخ في 11 جوان 2011.

*المنشور عدد 25 المؤرخ في 5 ماي 2012 حول النفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية.

*قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 2016/03/24يتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة.

- نشر التقارير الثلاثية لسنة 2016 (جانفي - مارس 2016)، (أفريل - جوان)، (جويلية - سبتمبر) والسنوية لسنة 2015 الخاصة بنشاط خلية النفاذ.